أبعاد التنوع الاقتصادي في الجزائر في ظل سياسة التحول نحو اقتصاد السوق

The dimensions of economic diversity in Algeria under the policy of transition to the market economy

محمد يعقوبي[1]

أستاذ محاضر "أ"، جامعة علي لونيسي- البليدة 2، الجزائر، الايميل: mmed.yagoubi@gmail.com

تاريخ الاستلام:07-09-2019 تاريخ القبول: 01-10-2019 تاريخ النشر: 01-10-2020

ملخص: يهدف هذا البحث إلى دراسة تطور مستوى التنوع الاقتصادي في الجزائر بمختلف أبعاده، وهذا من أجل إبراز انعكاس سياسة التحول نحو اقتصاد السوق، المتبناة منذ نهاية الثمانينات، على الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الوطني. وقد توصلنا في الأخير إلى أن سياسة التحول الاقتصادي في الجزائر كان لها انعكاس إيجابي على تطور نسيج المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبحت جلها تابعة للقطاع الخاص، كما كان الانعكاس الإيجابي ظاهرا على التركيب الهيكلي للناتج الوطني، الذي أصبح موزعا بشكل مقبول على مختلف المجالات الإنتاجية، في حين لم تتأثر البنية الهيكلية للصادرات الجزائرية بشكل كبير بسياسة التحول الاقتصادي، حيث لازالت تعاني من تركز شديد في قطاع المحروقات.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي؛ التحول الاقتصادي في الجزائر؛ تنوع الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL : XN2، XN1.

Abstract: This research aims to study the evolution of the level of economic diversity in Algeria with all its dimensions, in order to highlight the reflection of the policy of transition to the market economy, adopted since the end of the 1980s, on the structural nature of the national economy. finely, we concluded that the economic transition policy in Algeria had a positive effect on the development of the fabric of economic institutions, where most of them became a private sector, and the positive effect was marked on the structural composition of national production, which has been distributed, in an acceptable way, over various domains of production, while the structure of Algerian exports had not a significant effect by the economic transition policy, and it still suffers from a high concentration in the hydrocarbon sector.

Keywords: economic diversification; economic transition in Algeria; the diversity of the Algerian economy.

Jel Classification Codes: XN1, XN2.

1- المؤلف المرسل: محمد يعقوبي: mmed.yagoubi@gmail.com

1. مقدمة:

شهدت البيئة الاقتصادية الدولية العديد من التطورات السياسية والاقتصادية منذ الربع الأخير للقرن العشرين، حيث ساهمت المشاكل الاقتصادية التي كانت تتخبط فيها معظم الدول المعتمدة على النموذج الاشتراكي في تسيير اقتصادها آنذاك، في توجه العديد منها إلى تسطير السياسات اللازمة للتحول إلى اعتماد اقتصاد قائم على مبادئ النظام الرأسمالي. وقد كانت سيرورة التحول هذه مدعمة ببداية بروز مظاهر العولمة، التي ساعدت على فتح الأسواق العالمية، وتوسع عمليات الاستثمار والإنتاج في مختلف المجالات الاقتصادية، وهو ما أعطى للعديد من الدول التي كانت تعاني من مشاكل اقتصادية هيكلية، إمكانية معالجة هذه المشاكل، والانتقال باقتصادها إلى مستوى أكبر من التطور والتنوع الهيكلي.

وعلى غرار باقي الدول النامية، فقد تبنت الجزائر كذلك سياسة التحول الاقتصادي منذ نهاية الثمانينات، مدفوعة في ذلك بالمخلفات السلبية لأزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986، ومن أجل هذا فقد سطرت السلطات الجزائرية العديد من البرامج والسياسات التي كان الهدف منها هو الانتقال التدريجي إلى اقتصاد قائم على مبادئ السوق، والتحرر من مبادئ النظام الاشتراكي التي ساهمت في معاناتها من مشاكل هيكلية كبيرة في تسيير الاقتصاد. وفي هذا الإطار فقد عانى الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال من معدلات تركز كبيرة في المجالات الإنتاجية والتجارية، وهو ما جعل من تنويع المخرجات الاقتصادية الموجهة للاستهلاك المحلي أو الأجنبي يمثل أحد الأهداف الرئيسية لسياسة التحول الاقتصادي المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية آنذاك.

1-1. الإشكالية الرئيسية: على هذا الأساس يمكننا طرح السؤال الرئيسي لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تطور مؤشرات التنوع الاقتصادي في ظل سياسة التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر؟

2-1. أهمية الدراسة: يتخذ هذا الموضوع أهميته من جانبين رئيسيين، يتمثل الأول في أن سياسة التحول الاقتصادي في الجزائري قد أخذت فترة طويلة نسبيا، وهو ما يؤكد وجود العديد من الصعوبات العملية التي تواجه تطبيقها على أرض الواقع، مما يدفع للتساؤل حول فعاليتها، ومدى قدرتها على الوصول للأهداف الموضوعة لها مسبقا. أما الجانب الثاني فيتمثل في معضلة التركز

الاقتصادي التي تعاني منها الجزائر، وهو ما يجعلها تواجه مشاكل اقتصادية هيكلية، لا يمكن حلها إلا عن طريق تبني تحولات هيكلية كبيرة في الاقتصاد.

1-3. أهداف الدراسة: نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى التعرف على مسار التحول الاقتصادي في الجزائر، وإبراز انعكاسه على الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري، وهذا من خلال متابعة تطور التنوع الاقتصادي بمختلف أبعاده، منذ فترة التعافي من الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات.

1-4. فرضيات الدراسة: لقد وضعنا لهذه الدراسة فرضية واحدة من أجل اختبار صحتها من عدمها، وقد جاءت صياغتها على النحو التالي:

كان لسياسة التحول الاقتصادي المعتمدة في الجزائر انعكاسات إيجابية على تنوع الاقتصاد بمختلف أبعاده.

1-5. المنهج المتبع: نتبع في دراستنا لهذا الموضوع المنهج الاستقرائي، وهذا باستخدام أسلوبي الوصف والتحليل، حيث نعتمد على توصيف ظاهرة التنويع الاقتصادي وسياسة التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر من جهة، وتحليل تطور مختلف أبعاد تنوّع الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، من أجل إبراز انعكاس سياسة التحول الاقتصادي في الجزائر على مؤشرات التنوع الاقتصادي.

1-6. تقسيمات الدراسة: ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع، فقد وضعنا خطة لدراسته تتكون من ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

- **المحور الأول:** الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي؛
- **المحور الثاني:** مسار التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر؛
- **المحور الثالث:** تطور أبعاد التنويع الاقتصادي في الجزائر.

2. الإطار النظري والمفاهيمي للتنويع الاقتصادي

دعت الحاجة الملحة لتكيف الدول مع متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية، وحتمية مسايرة التقلبات المستمرة في مؤشرات أدائها، إلى ضرورة تبنيها لسياسات اقتصادية تخدم إستراتيجية التقليل من تركز مواردها في قطاعات إنتاجية قليلة، والوصول إلى تشعب أكبر في مخرجات اقتصادياتها الموجهة للاستهلاك المحلي أو الخارجي. ومن هنا جاءت أهمية التنوع الاقتصادي كعنصر أساسي ضمن سياسة بحث الدول عن إيجاد تموقع أمثل على مستوى الساحة الاقتصادية العالمية، ولذلك فقد أفردت له العديد من الدراسات التي تبحث في مفهومه ومحدداته ومؤشرات قياسه.

2-1. تعريف التنويع الاقتصادي

اهتمت العديد من الدراسات الفردية والمؤسساتية بموضوع التنويع الاقتصادي، وخاصة بالنسبة للدول المتأخرة اقتصاديا، على اعتباره مؤشرا مهما من مؤشرات قياس الأداء العام في الاقتصاد، ودليلا حقيقيا عن مدى فعالية السياسات التنموية المنتهجة من قبل أية دولة.

ويعرف التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضعا، وبشكل مفرط، للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام، وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية الواعدة بخلق القيمة المضافة، بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد. **(موسى باهي، كمال روابنية**، 2016، ص135**)**

ويشير التنويع الاقتصادي إلى مختلف جهود الدولة الرامية إلى تقليل الاعتماد على مورد وحيد في الاقتصاد، وتعزيز القاعدة الإنتاجية للقطاع الصناعي والزراعي، بهدف الوصول إلى بناء اقتصاد يحقق الاكتفاء الذاتي في عدد كبير من الميادين. (**Le- Yin Z HANG**, 2003, p7**)**

ويتمثل التنويع الاقتصادي في تلك العملية المنبثقة عن تحول هيكلي عميق للاقتصاد ينتج عن رفع وتأثر النمو واستدامته، وذلك من خلال رفع القدرات الإنتاجية والتصديرية في القطاعات السلعية والخدمية. وعليه فإن المجالات المختلفة التي ينصب عليها مستوى التنويع الاقتصادي تتمحور أغلبها على ثلاث مكونات رئيسية وهي تنويع الصادرات، والعائدات المالية للدولة، وكذلك تنويع القاعدة الإنتاجية السلعية والخدمية. (**المعهد العربي للتخطيط**، 2018، ص65)

وعليه يمكن القول أن التنويع الاقتصادي هو عملية تنموية متكاملة بين القطاعات الاقتصادية، تشمل مختلف القرارات المتخذة والسياسات المنتهجة من طرف الدولة بهدف تقليل اعتمادها في تحصيل الجزء الأكبر من مواردها على قطاع إنتاجي واحد، وتمكين القطاعات الأخرى من المساهمة في توفير المنتجات السلعية والخدمية المتنوعة الكافية للاستهلاك المحلي وللتصدير.

2-2. محددات التنويع الاقتصادي

تتأثر سياسة التنويع الاقتصادي في أية دول ببعض العوامل التي تحدد بشكل مباشر مدى فعاليتها في الوصول إلى الأهداف الموضوعة مسبقا، ومن بين هذه العوامل نذكر ما يلي:

❖ **الموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد الطبيعية المتاحة في الاقتصاد حجر البداية في رسم سياسة التنويع الاقتصادي، حيث يتم الاعتماد على الموارد غير المستغلة بشكل أمثل في توفير المدخلات اللازمة لرفع إنتاجية ميادين النشاط الإنتاجي والتجاري المستهدفة، وزيادة نسبة مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية، وفي قدراتها التصديرية؛

❖ **القدرات المؤسساتية والإمكانيات البشرية:** تمثل القدرات المؤسساتية والموارد البشرية عوامل جد مهمة بالنسبة لسياسة تنويع الاقتصاد، حيث يسمح التشكيل المؤسسي المتطور بالوصول إلى تنسيق أكبر بين قطاعات الاقتصاد، واعتماد الإطار القانوني المنظم للعلاقات فيما بينها، من دون

أية تعارضات متقابلة أو تأثيرات سلبية بينية. وكذا بالنسبة للإمكانيات البشرية والتي تعد مهمة جدا لدفع عجلة الابتكار وخدمة عمليات البحث والتطوير، وتسيير الكفاءات اللازمة لتحسين مردودية العمليات الإنتاجية والتجارية. (**United Nations**, 2011, p-p : 18-23)

❖ **القطاع الخاص**: إن زيادة إسهام القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني له علاقة مباشرة بمتطلبات تنويع القاعدة الإنتاجية، وهذا مرتبط بمستوى كفاءة القطاع الخاص، وقدرته على إدارة الوحدات الإنتاجية المختلفة في ظل ظروف اقتصاد السوق وآلياته. فمن المتفق عليه أن زيادة إسهام القطاع الخاص وتطور مؤسساته يؤدي إلى تحسين بيئة اقتصاد السوق ومؤسساته، وتوسيع نطاق الحريات الاقتصادية من حيث التملك والعمل والتجارة والمنافسة، ومن ثم تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، والتي من شأنها التسريع في تحقيق الهدف المتمثل في تنويع القاعدة الإنتاجية. (**أحمد البكر**، 2015، ص9)

❖ **التكامل الإقليمي**: حيث أن تعزيز التكامل الإقليمي بين الاقتصاديات المتقاربة جغرافيا يشمل تنسيق المعايير والأنظمة التقنية المختلفة، وإصلاح الجمارك ومراقبة الحدود، وهذه التدابير حاسمة لتعزيز مناخ الأعمال في المنطقة، مما يخلق مجاميع اقتصادية إقليمية يمكن أن تضع الأسس من أجل التنوع الاقتصادي وخلق أسواق مشتركة وتجميع الموارد، وتوفير إطار إقليمي لتنسيق إدارة البنية التحتية مثل ممرات النقل والطاقة والموارد الطبيعية، وكما تساعد على تعزيز القدرات المتصلة بالموارد البشرية الإقليمية والصحة والأمن والبيئة. (**ثابت حسان ثابت، ياسر عبد العالي جاسم**، 2019، ص9)

❖ **حوكمة الاقتصاد**: تؤشر الحوكمة عن مدى فعالية التدخل الحكومي في التسيير الرشيد للاقتصاد، حيث تعبر عن السياسات الرامية إلى دعم القطاعات الناشئة وحمايتها من العوامل التي يمكن أن تعيق نموها ومساهمتها في تكوين القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد، وبهذا فهي توفر المناخ الملائم لازدهار الأعمال وتنويع نشاطات الإنتاج والتجارة في مختلف الميادين.

2-3. أبعاد التنوع الاقتصادي

إن الهدف من تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي هو محاولة إشراك جميع القطاعات الإنتاجية في دورة الاقتصاد، وتقليل الاعتماد الكبير على قطاع واحد في تكوين القيمة المضافة في الاقتصاد، ولذلك فهناك العديد من المؤشرات التي تساعد قراءتها على الكشف عن مستوى التنوع في اقتصاد ما، ومن بينها نذكر ما يلي:

❖ **درجة التغير الهيكلي**: وتعني نسبة توزع الناتج المحلي على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فكلما كان عدد القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي كبير كلما دلّ ذلك على ارتفاع مستوى تنوع الاقتصاد؛

❖ **نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي**: حيث أن سيطرة القطاع العام على النسبة الغالبة من الناتج المحلي هو مؤشر على أن الاقتصاد عبارة عن اقتصاد ريعي، ومتركز في قطاع الموارد الطبيعية بشكل كبير. وعليه فإن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي يعبر عن تشعب العمليات الإنتاجية وتنوعها خارج قطاع الموارد الطبيعية؛

❖ **درجة تنوع الصادرات**: حيث أن الصادرات تعبر عن مخرجات الاقتصاد، فكلما كانت هذه المخرجات كثيفة ومتنوعة كلما ساعد ذلك على الوصول إلى الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير على مستوى قطاعات مختلفة؛

❖ **درجة تنوع الإيرادات الكلية للدولة**: حيث أن تركز هذه الإيرادات بشكل كبير في قطاع واحد فقط يدل على ارتباط إنتاجية وحيوية الاقتصاد بهذا القطاع، وبالمقابل فإن تحصيل هذه الإيرادات من قطاعات متنوعة يعبر بالضرورة الحتمية على مستوى مرتفع من التنوع الاقتصادي.

بالإضافة إلى هذه المؤشرات، هناك العديد من المقاييس التي يستعين بها الخبراء في الحكم على تنوع الاقتصاد من عدمه، ومن أهمها نذكر المؤشرين التاليين:

❖ **مؤشر "هيرفندال- هيرشمان"**: ويستخدم بالأساس لقياس التغيرات الهيكلية التي طرأت على تركيب ظاهرة ما، وهو من أشهر المقاييس المعتمد عليها في معرفة درجة تنوع الاقتصاديات، وتكتب صيغته على الشكل التالي:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum^{n}_{i=1}(X_i/X)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث أن:

H.H: مؤشر هيرفندال- هيرشمان؛

Xi: الناتج المحلي للقطاع **i**؛

X: الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد؛

N: عدد القطاعات في الاقتصاد.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر (0) والواحد (1)، بحيث كلما اقتربت من الصفر دل ذلك على التنوع الكبير للاقتصاد، والعكس صحيح.

❖ **مؤشر "فلاديمير كوسوف"**: ويعتبر كذلك من المؤشرات الهامة لقياس درجة التنوع الاقتصادي، وتكتب صيغته على النحو التالي:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i^{\,2}} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta_i^{2}}}$$

حيث أن:

COS: مؤشر فلاديمر كوسوف؛

α_i: الأهمية النسبية للقطاع **i** في الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛

β_i: الأهمية النسبية للقطاع **i** في الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

ويقيس هذا المؤشر مقدار التغير الهيكلي في تركيب الناتج المحلي، فكلما اقتربت قيمته من الصفر، دل ذلك على حصول تغيرات هيكلية مهمة، وتسجيل الاقتصاد لدرجة عالية من التنوع.

3. مسار التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر

إن الهدف من التحول نحو اقتصاد السوق هو محاولة رسم منهج زمني للخروج قدر الإمكان من التأثيرات العمومية على الأداء الاقتصادي، والانتقال بالاقتصاد إلى مرحلة البناء والتحكم الذاتيين، من خلال وضع الأطر التشريعية والمؤسساتية التي تسمح بذلك. وقد برزت ظاهرة التحول الاقتصادي بصفة خاصة في الدول التي كانت تتبع النموذج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد، وهذا نظرا للتبعات السلبية التي تركها هذا النموذج على سير وأداء مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد مست هذه السيرورة الدولية للتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الاقتصاد الجزائري، أين شرعت الدولة منذ نهاية الثمانينات في وضع الأسس اللازمة للدخول في هذا التحول، وعليه سنحاول إبراز أهم معالمه التشريعية والاقتصادية من خلال هذا المحور.

3-1. مفهوم التحول الاقتصادي

تهدف مشاريع التحول الاقتصادي بصفة عامة إلى تحسين حياة المجتمع، وبعبارة أخرى تحقيق النمو الاقتصادي، حيث بدأت سيرورة التحول الاقتصادي في نهاية عشرية الثمانينات من القرن الماضي، كسياسة عامة للانتقال من التوجه الاشتراكي إلى التوجه الرأسمالي في تسيير الاقتصاد في بلدان أوروبا الشرقية. وتتمثل عملية التحول الاقتصادي في تلك الطفرة الصناعية المعتمدة على فتح الأسواق الجديدة، في الداخل والخارج، والتطوير المنظم للعمالة، وعليه فهي عبارة عن إحداث ثورة مستمرة عبر الزمن في الهيكل الاقتصادي، وخلق اقتصاد جديد عن طريق هدم الاقتصاد القديم. (**Oleh HAVRYLYSHYN et ALL,** 1998**,** p4)

وتتطلب عملية التحول إلى اقتصاد السوق وجود مرحلة انتقالية، والهدف الأساسي لهذه المرحلة في الاقتصاديات الموجهة يتمثل في تحسين النظام القائم والخروج منه بالتدريج، أي الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام أكثر استعمالا لقوانين الاقتصاد الرأسمالي عبر الإصلاحات

الاقتصادية الجذرية. فعملية المرور من اقتصاد مخطط (الاقتصاد الاشتراكي) إلى اقتصاد يعتمد على ميكانيزمات السوق يطلق عليها المرحلة الانتقالية، أما الانتقال إلى اقتصاد السوق يمثل عملية اقتصادية اجتماعية تتعهد من خلالها دولة ما أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام لها. (**ملوكة مختاري**، 2017، ص32)

وعليه فإن التحول الاقتصادي يعبر عن تلك العملية المستمرة عبر الزمن، والتي تهدف إلى الخروج التدريجي من إتباع النظام الاقتصادي القديم، والذي يتمثل في النظام الاشتراكي، إلى تبني نظام اقتصادي جديد، والمتمثل في النظام الرأسمالي، وذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تسمح بتفعيل قواعد السوق في مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية، والانتقال بالوضع الاقتصادي والاجتماعي إلى حالة أفضل من السابق.

ويستدل على عملية التحول الاقتصادي ببعض مقاييس الإصلاح، نذكر منها ما يلي: (**Oleh HAVRYLYSHYN et ALL,** 1998, p10)

- ❖ الاستقرار الاقتصاد الكلي وتحرير الأسعار والأسواق؛
- ❖ تحرير نظام التبادل والتجارة؛
- ❖ خوصصة الشركات المملوكة من طرف الدولة؛
- ❖ التأسيس لبيئة تنافسية مع سهولة الخروج والدخول من وإلى الأسواق؛
- ❖ إعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد في المحافظة على الاستقرار الكلي وثبات الإطار التشريعي، تعزيز وتقوية حقوق الملكية، ومعالجة النقص في الأسواق.

2-3. الإطار القانوني للتحول الاقتصادي في الجزائر

انتهجت الجزائر المستقلة في تسيير اقتصادها على النموذج الاشتراكي، وعلى هذا الأساس فقد تبنت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وضع التشريعات والقوانين اللازمة لخدمة هذا الخيار. إلا أن الصعوبات التي واجهت الجزائر على مستوى توازناتها المالية والنقدية الكلية منذ منتصف الثمانينات دفعت بالمسئولين آنذاك للدخول في سلسلة من التغييرات العميقة في أسلوب تسيير الاقتصاد، وخاصة فيما يتعلق بموقع الدولة من ذلك. وعليه فقد شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين والنصوص التي هدفت بالأساس إلى خدمة سياسة التخلي التدريجي عن النظام الاشتراكي المبني على مبادئ التخطيط والملكية العامة، والانتقال إلى نظام اقتصادي مبني على مبادئ وقواعد السوق.

وتعتبر سنة 1988 سنة فارقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، حيث عرفت تغييرات كبيرة على مستوى الحقل السياسي الداخلي، وهو ما أثر بشكل سلبي على سير الاقتصاد بمختلف فروعه. وأمام هذا الوضع، ومع تزايد الأضرار التي خلفتها الأزمة البترولية لسنة 1986 آنذاك، وجدت السلطات

الجزائرية نفسها مجبرة على الدخول في سيرورة الخروج بالاقتصاد من النموذج الاشتراكي والانتقال به شيئا فشيئا إلى النموذج القائم على قواعد السوق.

واستهدفت الإصلاحات في بدايتها القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، عن طريق إصدار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، ليمنح نوعا من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة، ويخضعها لأحكام القانون التجاري. وقد جاء معه القانون 88-02 المتعلق بنظام التخطيط ليعطي للمؤسسات الاقتصادية الحق في القيام بالاستثمارات اللامركزية على أسس تجارية انطلاقا من مواردها الخاصة، أو من القروض البنكية التي تتحصل عليها عن طريق التفاوض مع المؤسسات البنكية. وفي نفس الإطار فقد تم إصدار العديد من القوانين مثل القانون 88-03 المتعلق بصناديق المساهمة، القانون 88-04 المتعلق بتعديل القانون التجاري، القانون 88-05 المتعلق بقوانين المالية، والقانون 88-06 المتعلق باستقلالية المؤسسات المالية والبنكية.

وعلى الصعيد المالي فقد تقرر إعادة النظر في عدد كبير من الرسوم على الخدمات العامة وبعض الرسوم الجمركية، وتبسيط القيود المفروضة على الاستيراد، كما قامت السلطات بوضع الإطار القانوني المنظم لإنشاء وعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (**Hocine BENSAID,** 1993, p186) كما تم سنة 1990 إصدار القانون 10-90 المؤرخ في 10 أفريل من نفس السنة، كمحور للتحولات النقدية والمالية الكبرى في الجزائر، وهذا في إطار اتفاقها مع المؤسسات الدولية على تبني برنامج التثبيت الاقتصادي، والخروج من الأزمة التي كانت تعيشها، حيث أعاد هذا القانون الاعتبار للبنك المركزي في الاقتصاد الوطني، ونظم علاقته مع البنوك التجارية، إضافة إلى إقراره الفصل بين الدائرة النقدية والمالية،، وبين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية، وتنظيم العلاقات بينها على أسس وقواعد الربحية والمردودية.

وفيما يتعلق بتنظيم الأسواق فقد جاء القانون رقم 89-12 المتعلق بتنظيم الأسعار، المؤرخ في 05 جويلية 1989، ليميز بين الأسعار المقننة أو المنظمة من طرف السلطات العامة، ولينص كذلك على حرية المنافسة والممارسات التجارية التي تتنافى مع ذلك. وقد تكرست مبادئ المنافسة وتحرير أسعار السلع والخدمات صراحة في العديد من النصوص بعد ذلك مثل الأمر رقم 95-06 المتعلق بالمنافسة، ولاحقا في الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة والقانون 08-12 المعدل والمتمم له. وفي هذا الإطار فقد تم إنشاء مجلس المنافسة كمؤسسة تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي بموجب الأمر 95-06، ليعتبر فيما بعد سلطة ضبط السوق تحت وصاية وزارة التجارة.

أما بالنسبة لقطاع الاستثمار فقد أقر القانون 10-90 بكل وضوح الإجراءات التشريعية المتعلقة بجذب والترويج للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخاصة المتعلقة بالمنظومة البنكية، وفي نفس الإطار

فقد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 بتاريخ 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، ليحدد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية، واستكمال الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الجزائر سنة 1988. وبعد ذلك تم إصدار العديد من المراسيم الرئاسية، والتي كان الغرض منها توفير البيئة الملائمة لجلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، مثل المصادقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

3-3. الإصلاحات الاقتصادية ومسار التحول نحو اقتصاد السوق

بادرت السلطات الجزائرية مع بداية الثمانينات بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، والتي استهدفت بالأساس إخضاع المؤسسات العمومية لعملية إعادة هيكلة. وقد مست هذه العملية الشق العضوي والمالي للمؤسسات التابعة للقطاع العام، وهذا من أجل تأهيلها ورفع كفاءتها في أداء دورها في الاقتصاد، وكذلك بهدف تخلص الدولة من تبعات تسييرها السلبي، والذي كبد الخزينة العمومية تكاليف باهظة. (**محمد بلقاسم حسن بهلول**، 1993، ص46) وقد مست إعادة الهيكلة كذلك القطاع الفلاحي، حيث قامت الدولة بتقسيم الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع هذا القطاع الذي كان مهمّشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى. (**بغداد كربالي**، 2005، ص4)

وفي منتصف الثمانينات اجتمعت العديد من الظروف غير المواتية لأداء الاقتصاد الجزائري، وهو ما دفع بالسلطات آنذاك إلى حتمية إحداث إصلاحات عميقة في نموذج تسيير الاقتصاد، حيث كان لمخلفات أزمة انخفاض أسعار البترول الأثر البالغ على التوازنات العامة للدولة، وخاصة على التوازنات الخارجية وموقفها في الاقتصاد العالمي. وعليه فقد انخفضت عائدات البلاد من العملة الصعبة، مما أدى إلى تراجع القدرة التمويلية للاقتصاد، وخاصة في المواد الضرورية المتأتية من الخارج، وهو ما أدى إلى تراجع نسب الإنجاز في مخططي الثمانينات إلى أقل من 30%. وقد أدى ارتفاع الكتلة النقدية في الاقتصاد إلى ارتفاع معدل التضخم إلى أكثر من 12%، وتراجع معدلات نمو الناتج المحلي التي سجلت قيما سلبية بداية من سنة 1987، وأصبحت الجزائر في وضعية مالية ونقدية صعبة جدا، وخاصة فيما يتعلق بقدراتها على حماية سعر صرف الدينار وعلى الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

وأمام هذه الوضعية وجدت الجزائر نفسها مجبرة على التوجه إلى المؤسسات الدولية لطلب المساعدة من أجل الإصلاح، حيث قامت بإبرام اتفاق الاستعداد الأول في ماي 1989، والذي مكنها من سحب حصتها في الصندوق بحقوق السحب الخاصة، إضافة إلى تسهيلات تعويضية لمواجهة تدهور معدلات تبادلاتها الدولية، بشرط الالتزام بتخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار. وفي جوان 1991 أمضت الجزائر اتفاقا ثانيا مع صندوق النقد الدولي لمدة عشرة أشهر، تحصل بموجبه على تمويل

قدره 300 مليون دولار على أربع دفعات، شريطة التزامها بتقليص حجم تدخلاتها في الاقتصاد، والعمل على ترشيد الاستهلاك وترقية الادخار، والتحرير التدريجي لتجارتها الخارجية من القيود غير الجمركية.

ومع تزايد الصعوبات الاقتصادية، وتفاقم الأزمة السياسية والاجتماعية مع بداية سنة 1993، توجهت الجزائر مرة أخرى للمؤسسات الدولية من أجل طلب المساعدة، حيث أجبرت على إمضاء اتفاق للتثبيت الاقتصادي لمدة سنة يمتد من أفريل 1994 إلى غاية مارس 1995، وقد كانت الأهداف الرئيسية تتمثل في دعم النمو الاقتصادي، تخفيض معدل التضخم، استعادة توازن ميزان المدفوعات وتخفيض تكاليف البرامج الانتقالية. وقد تم الاتفاق كذلك على مرحلة ثانية من الإصلاح تتضمن برنامجا للتعديل الهيكلي الشامل، وتمتد من أفريل 1995 إلى مارس 1998، تستفيد بموجبها الجزائر من تمويلات موسعة قدرت بأكثر من 5.5 مليار دولار، ومن تسهيلات مهمة فيما يتعلق بالتزاماتها الخارجية تمثلت بالأساس في الاتفاق على إعادة جدولة الديون الرسمية وغير الرسمية.

ومع بداية الخروج من الأزمة السياسية والاجتماعية مع نهاية التسعينات، وتحسن أسعار المحروقات على المستوى الدولي شيئا فشيئا، بدأ التعافي يعود تدريجيا للاقتصاد الوطني، وحققت أغلب المؤشرات أداء إيجابيا، وخاصة فيما يتعلق بمعدل النمو، ورصيد الميزان التجاري. وعلى الرغم من بقاء سياسة التخطيط المركزي للمشاريع الاقتصادية على طول الفترة 2001-2009، إلا أن حجم تدخل الدولة في الاقتصاد تراجع بشكل ملحوظ، حيث سطرت السلطات برامج خاصة بدعم القطاع الخاص، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي نفس الإطار فقد قامت الدولة بفتح سوق التصدير والاستيراد، وتحرير التجارة الخارجية من القيود غير الجمركية تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، كما أقرت تحرير الأسواق الداخلية وإلغاء جزء كبير من الدعم الموجه للأسعار.

4. تطور أبعاد التنويع الاقتصادي في الجزائر

يتمثل الهدف الأساسي الذي وضع في البداية لسياسة التحول الاقتصادي في الجزائر في الخروج من التبعية السلبية لقطاع المحروقات، والانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مستوى مقبول من التنوع الهيكلي. وعلى الرغم من أن مسيرة التحول لم تكتمل بعد، إلا أنه يمكننا معرفة مردوديتها لحد الآن من خلال متابعة تطور أبعاد التنوع في الاقتصاد الوطني مثل درجة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي، درجة توزع الإنتاج على القطاعات الاقتصادية، ودرجة تنوع الصادرات.

4-1. درجة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الوطني

يعتبر الإنتاج الصناعي الكثيف من بين أهم المؤشرات المستعملة في قياس تقدم وتطور الاقتصاديات، وذلك بفعل ما يوفره من قيمة مضافة كبيرة جدا للاقتصاد والمجتمع ككل، ولذلك تسعى معظم الدول إلى تطويره وجعله محور تنميتها ونهضتها الاقتصادية. وبالنسبة للجزائر فقد كان

توجهها في بداية مرحلتها الاستقلالية في هذا المسعى، في إطار النهج الاقتصادي الاشتراكي، حيث ركزت على تنمية قطاع الصناعات المصنعة وتنويع وترقية مخرجاته من خلال احتكاره من طرف الدولة، عن طريق إنشاء عدد من المؤسسات العمومية العاملة في مختلف قطاعات الإنتاج في الاقتصاد. وبعد ذلك ومع تزايد حدة ظاهرة العولمة، وتوسع سياسة التحول لتبني النهج الرأسمالي واقتصاد السوق، بدأ هذا القطاع يفقد شيئا فشيئا أهميته التي كان يحتلها في الاقتصاد الجزائري، وهذا عن طريق التخلي التدريجي عن ملكية الدولة، وفتح الباب للقطاع الخاص من أجل المساهمة في تكوين الناتج المحلي.

4-1-1. التركيب الهيكلي للقطاع المؤسساتي في الاقتصاد الجزائري

لقد اعتمدت السياسة الاقتصادية العامة في الجزائر على تبني خيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأسلوب لتنمية الإنتاج المحلي، وهذا تأسيسا على العديد من الإجراءات والقرارات المتخذة في عشرية التسعينات، حيث تم تحييد القطاع العام بصفة كبيرة من الحياة الاقتصادية، وتدعيم توسع القطاع الخاص في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي. وقد أكد الإحصاء الاقتصادي الذي قامت به الجزائر سنة 2011 على هذا التوجه، حيث أفرز توزيعا هيكليا للمؤسسات الاقتصادية قائما على تنمية المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة على حساب خيار الصناعات المصنعة، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): توزيع المؤسسات العاملة في الاقتصاد الجزائري

عدد المؤسسات حسب الإطار القانوني	عمومية	خاصة	أخرى	المجموع
	16718	915316	2216	934250
عدد المؤسسات حسب قطاع النشاط	الصناعة	البناء	التجارة	الخدمات
	95445	9117	511700	317988
نسبة المؤسسات حسب سنة الإنشاء (%)	قبل 1980	1989-1980	1999-1990	2011-2000
	2,2	4,2	17	76,6
نسبة المؤسسات حسب عدد العمال (%)	9-0	49-10	249-50	250 فما فوق
	97,84	1,65	0,41	0,1
عدد المؤسسات حسب رقم الأعمال: عمومية	أقل من 20 مليون دج	من 20 مليون دج إلى 200 مليون دج	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	أكثر من 2 مليار دج
	6916	6558	2720	524
عدد المؤسسات حسب	أقل من 20	من 20 مليون	من 200 مليون	أكثر من 2

رقم الأعمال: خاصة	مليون دج	دج إلى 200 مليون دج	دج إلى 2 مليار دج	مليار جزائري
	866110	46071	2792	343

المصدر: Office National des Statistiques, 2012, p-p : 11-17.

تؤكد نتائج هذا الإحصاء التبني الفعلي لنموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي يسيطر عليها القطاع الخاص، حيث أفرزت تكون النسيج الصناعي الوطني من 934250 مؤسسة، تعود ملكية أكثر من 97% منها إلى الملاك الخواص. وتعمل معظم هذه المؤسسات في قطاعي المتاجرة وتقديم الخدمات، ولذلك فإن قرابة 98% منها لا توظف أكثر من عشرة (10) عمال، ولا يتجاوز رقم الأعمال السنوي لأغلبها عتبة عشرين (20) مليون دج.

4-1-2. مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

إن سعي الدولة الجزائرية إلى رفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني يهدف بالدرجة الأولى إلى رفع مردودية عوامل الإنتاج، واستغلال العوامل المعطلة في مختلف المجالات، وهذا عن طريق الهرب من التسيير غير العقلاني لها من طرف الشركات التابعة للقطاع العام. وتؤكد التجارب الدولية أن إدخال معيار الربحية في إدارة عمليات الإنتاج التوزيع، وإعطاء الاستقلالية في تسيير المنشآت الاقتصادية عن طريق ترسيخ مبدأ المنافسة ورفع يد الدولة عن الاقتصاد، سوف يؤدي بالضرورة إلى فتح المجال للقطاع الخاص لتنشيط الاقتصاد بأمثلية عالية.

وفي هذا الإطار فإن سياسة التحول الاقتصادي في الجزائر قد سمحت للخواص بالدخول إلى أسواق الإنتاج والتوزيع، والمساهمة بشكل غير مسبوق في تركيب هيكل الإنتاج والقيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، مثلما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الخام والقيمة المضافة بين سنتي 2001 و2015 **(%)**

	الإنتاج الخام		القيمة المضافة	
	2001	2015	2001	2015
الفلاحة	99,08	98,67	99,60	99,09
المياه والطاقة	0,00	0,00	0,00	0,00
المحروقات	4,05	10,52	4,33	12,29
خدمات وأشغال عمومية متعلقة بالمحروقات	**0**	**0**	**0**	**0**
المناجم والمقالع	5,51	7,81	4,12	7,97

الحديد والصلب	6,89	4,33	9,03	6,75
مواد البناء	26,98	49,96	27,59	52,01
البناء والأشغال العمومية	82,20	81,99	80,54	81,78
الصناعات الكيميائية، المطاط والبلاستيك	20,39	79,95	20,05	77,69
الصناعات الفلاحية الغذائية	62,23	83,84	68,47	86,89
النسيج والملابس	80,47	91,50	64,75	87,24
الجلود والأحذية	68,06	85,01	76,01	89,71
الخشب، الفلينن والورق	39,07	47,93	43,91	49,45
صناعات مختلفة	5.03	13.80	9.43	6.43
النقل والاتصالات	76,47	85,70	75,91	84,38
التجارة	91,98	93,78	93,88	94,12
الفندقة والإطعام	88,61	82,28	88,77	80,99
خدمات مقدمة للمؤسسات	76.41	79.17	70.08	72.34
خدمات مقدمة للعائلات	96.47	97.85	91.34	91.98
المجموع	**47,50**	**64,34**	**47,59**	**66,86**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بياني حسابات الإنتاج والاستغلال حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني لسنتي 2001 و2015 الصادرين عن الديوان الوطني للإحصائيات.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني قد تحسنت بشكل ملحوظ، خلال الفترة 2001-2015، حيث انتقلت نسبة مساهمته في تكوين الإنتاج الخام من 47.5% إلى 64.34%، ونفس الشيء بالنسبة لمساهمته في تكوين القيمة المضافة التي انتقلت من 47.59% إلى 66.86%. وعلى الصعيد القطاعي فنلاحظ أن القطاع الخاص يهيمن على معظم ميادين الإنتاج بنسب تقارب وتفوق 80%، مثلما هو الحال في الميدان الفلاحي، التجارة، الخدمات المقدمة للعائلات وميدان النسيج، ويساهم بنسب متوسطة في ميدان مواد البناء وميدان الخشب، الفلين والورق، في حين لا تتجاوز نسبته مساهمته 13% في ميدان الطاقة والصناعات الاستخراجية وصناعة الحديد والصلب.

4-2. درجة التنوع الهيكلي في الاقتصاد الجزائري

إن التخلي عن النموذج الاشتراكي في تسيير الاقتصاد الوطني أدى إلى إلغاء العمل ولو جزئيا بالسياسات التنموية الموجهة لخدمة قطاعات معينة دون الأخرى، وعليه فقد أصبح الاستثمار متاحا

للمتعاملين في مختلف الميادين الإنتاجية والتجارية التي كان النشاط فيها حكرا على الدولة في السابق. وقد أدت سياسة التحول هذه إلى تفعيل دور بعض القطاعات الاقتصادية، التي كانت مهمشة في السابق، في تكوين هيكل الإنتاج الوطني، وهو ما يساهم بالضرورة الحتمية في رفع درجة التنوع الهيكلي للإنتاج في الاقتصاد الجزائري.

4-2-1. تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الوطني

ساهم عدم تشبع الاقتصاد الجزائري وانخفاض درجة استخدام الموارد في مختلف المجالات الإنتاجية في توفير العديد من فرص الاستثمار والتربح للخواص، وهو ما جعل العديد من القطاعات تشهد حيوية واضحة في النشاط، ونموا مستمرا في فعاليتها الإنتاجية وفي مساهمتها في ترقية مختلف مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني. وعليه فإن متابعة تطور مساهمة قطاعات الاقتصاد المختلفة في الإنتاج الوطني يمكننا من قراءة درجة التوزع الهيكلي لنشاط الإنتاج، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الخام بين سنتي 2001 و2015(%)

	2001	2015
الفلاحة	9,65	12,45
المياه والطاقة	1,55	1,58
المحروقات	37,43	22,61
خدمات وأشغال عمومية متعلقة بالمحروقات	1,64	2,69
المناجم والمقالع	0,20	0,26
الحديد والصلب	1,69	2,02
مواد البناء	1,09	0,80
البناء والأشغال العمومية	11,61	19,12
الصناعات الكيميائية، المطاط والبلاستيك	0,91	1,02
الصناعات الفلاحية الغذائية	8,61	5,95
النسيج والملابس	0,73	0,24
الجلود والأحذية	0,11	0,03
الخشب، الفلين والورق	0,54	0,22

صناعات مختلفة	0,86	0,23
النقل والاتصالات	9,09	12,98
التجارة	10,94	13,86
الفندقة والإطعام	1,29	1,37
خدمات مقدمة للمؤسسات	0,80	1,32
خدمات مقدمة للعائلات	1,27	1,24

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بياني حسابات الإنتاج والاستغلال حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني لسنتي 2001 و2015 الصادرين عن الديوان الوطني للإحصائيات.

يلاحظ من خلال هذه الأرقام أن نسب المساهمة في الإنتاج الوطني لأغلب قطاعات النشاط قد عرفت تحسنا بين سنتي 2001 و2015، كان أكبره في قطاعات البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والاتصالات والفلاحة. وعلى الرغم من تراجع نسبة مساهمة المحروقات في تكوين الناتج الوطني، إلا أنها لا زالت تهيمن على الحصة الأكبر منه بأكثر من 22.6%، بعد أن كانت 37.43% سنة 2001، بالإضافة إلى هذا فإن أرقام الجدول توضح تراجع مساهمة قطاعات أخرى في الناتج الوطني، مثل الصناعات الفلاحية الغذائية وصناعات النسيج والجلود.

4-2-2. قياس درجة التنوع الهيكلي في الاقتصاد الجزائري

يعتبر التنوع الاقتصادي الهدف الأساسي لأية سياسة اقتصادية، حيث أن الخروج من تبعية الاقتصاد لقطاع معين يحقق للدولة العديد من النتائج الإيجابية على مستوى توازناتها الداخلية والخارجية. ويعد الحفاظ على توازنات الأسواق وإرساء مبادئ المنافسة الحرة بين المتعاملين على مستواها من الدعائم الرئيسية للوصول إلى إحداث تنويع هيكلي في الإنتاج الداخلي، ومن هنا تتبين الأهمية الكبيرة لسياسة التخلي عن نموذج الاقتصاد الموجه لصالح اقتصاد السوق.

وفي هذا الإطار يمكن متابعة فعالية سياسة التحول الاقتصادي في الجزائر في تحقيق تنوع هيكلي في الإنتاج (اعتمادا على التقسيم القطاعي المعمول به في العنصر السابق)، وهذا من خلال حساب مؤشر التنوع الاقتصادي باستخدام مقياس هيرفندال-هيرشمان[1]، وقد جاءت النتائج ممثلة في الشكل الموالي:

[1]- تختلف تقسيمات درجات التنويع الاقتصادي حسب هذا المؤشر، من بينها نأخذ السلم ذو الست درجات، حيث أنه إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين 0 و0.09 فإن درجة التنويع هي مرتفعة جدا، وإذا كانت تتراوح بين 0.1 و0.19 فإن درجة التنويع هي مرتفعة، وإذا كانت تتراوح بين 0.2 و0.29 فإن درجة التنويع تكون مقبولة، وإذا كانت تتراوح بين 0.3 و0.49 فإن درجة التنويع تكون متوسطة، وإذا كانت تتراوح بين 0.5 و0.79 فإن درجة التنويع تكون منخفضة، أما إذا كانت تتراوح بين 0.8 و1 فإن درجة التنويع تكون منخفضة جدا.

الشكل رقم (1): تطور قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان للتنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015

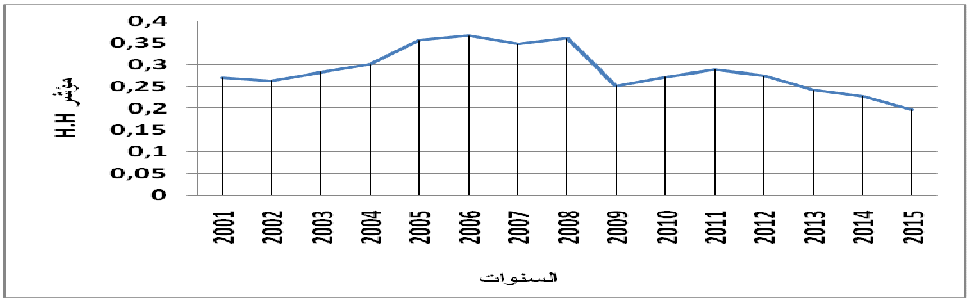

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات حسابات الإنتاج والاستغلال حسب قطاع النشاط والقطاع القانوني للفترة 2001-2015 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال هذا الشكل يمكننا قراءة التذبذب الواضح في قيمة مؤشر التنوع في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة، فبعد أن كانت قيمته في حدود 0.27 سنة 2001 ارتفع ليبلغ أعلى قيمه سنتي 2006 و2008 بأكثر من 0.36 في كليهما، وهو ما يعبر عن مستوى متوسط من التنوع الاقتصادي. إلا أنه بعد هذه الفترة انخفضت قيمة المؤشر بشكل واضح لتصل إلى أقل قيمها سنة 2015 وهي 0.196 وهو ما يشير إلى تحقيق الاقتصاد الجزائري لمستوى مرتفع من التنوع الهيكلي في الإنتاج.

4-3. درجة تنوع صادرات الاقتصاد الجزائري

يتيح تنوع الصادرات جغرافيا وهيكليا للدول الخروج من دائرة التبعية الاقتصادية لاقتصاد أجنبي ما أو لسلعة معينة، ويسمح كذلك بتنويع مصادر الدخل وبناء العلاقات الاقتصادية ذات المردودية المستديمة، ولذلك تسعى البلدان ذات الاقتصاديات الهشة إلى تنويع بنية تجارتها الخارجية، والخروج من وضعية التركز السلعي والجغرافي لصادراتها. وبالنسبة للجزائر فإن المقومات الاقتصادية الكبيرة التي تمتلكها جعلت من تنويع هيكل الصادرات هدفا أساسيا من أهداف سياسة التحول الاقتصادي، وخاصة بعد ما خلفته أزمة 1986 من آثار سلبية على توازناتها الخارجية.

4-3-1. تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الإجمالية

تعتبر السمة الغالبة على الصادرات الجزائرية هي تركزها السلعي في قطاع المحروقات، وهو ما يجعلها في وضعية تجارية حرجة جدا، ويزيد من ذلك تركز صادراتها في الاقتصاديات المتقدمة، والتي تمثل المواد الأولية أغلب احتياجاتها من البلدان النامية عموما، والجزائر خصوصا. إلا أن التنوع الهيكلي المقبول للناتج المحلي الجزائري يجعل من تنويع الصادرات أمرا ممكنا عمليا، ولا تحتاج

السلطات في سبيل ذلك إلا لتبني السياسات الاقتصادية الملائمة لذلك، والتي من بينها سياسة التحول نحو اقتصاد السوق. وعليه سنحاول من خلال هذا العنصر الوقوف على مدى مساهمة ميادين الإنتاج المختلفة في تركيب هيكل الصادرات الجزائرية، في ظل سياسة التحول الاقتصادي المنتهجة منذ نهاية الثمانينات.

الجدول رقم (4): تطور نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الإجمالية بين سنتي 2001 و2018(%)

	2001	2018
منتجات غذائية وحيوانات حية	0,13	0,68
تبغ ومشروبات	0,02	0,04
مواد خام غير قابلة للاستهلاك ماعدا الوقود	0,28	0,31
وقود معدني وزيوت التشحيم	97,62	92,60
زيوت ودهون ذات أصل نباتي أو حيواني	0,00	0,02
منتجات كيميائية ومنتجات ملحقة	1,01	5,92
مواد مصنعة	0,57	0,22
آلات ومعدات النقل	0,34	0,19
مواد مصنعة متنوعة	0,04	0,02
مواد وتحويلات	0,00	0,00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات الأونكتاد من الموقع الالكتروني: https://unctadstat.unctad.org/

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن منتجات المحروقات تهيمن بصفة كبيرة على هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من انخفاضها بين سنتي 2001 و2018 بنسبة قليلة، إلا أن لا زالت تمثل الحصة الغالبة من مخرجات الاقتصاد الوطني المصدرة إلى الخارج. ومن جانب آخر تظهر لنا أرقام الجدول شيئا من التحسن في نسبة مساهمة بعض القطاعات الإنتاجية في التصدير، على رأسها قطاعي الإنتاج الكيميائي والإنتاج الغذائي والحيواني، وهذا في مقابل تراجع نسبة قطاعات أخرى مثل قطاعي الإنتاج الصناعي وإنتاج آلات ومعدات النقل.

4-3-2. قياس درجة تنوع الصادرات الجزائرية

يعبر الشكل الهيكلي لصادرات اقتصاد ما عن مدى تطور وتشعب عمليات الإنتاج على مستواه، حيث أن ارتفاع معدل النشاط وتوزعه على عدد كاف من القطاعات الإنتاجية يساهم بالضرورة الحتمية في توفير قدر من المنتجات يكفي الحاجات المحلية، ويواجه الطلب الأجنبي عليها. وعليه فإن

سعي الجزائر للخروج من التبعية الإنتاجية لقطاع المحروقات، يساعد على تحقيق تنوع هيكلي في التصدير، ويقود في النهاية إلى الخروج من تركز الصادرات في قطاع المحروقات، وهو ما تهدف إليه من خلال تبنيها لسياسة التحول الاقتصادي.

وسنحاول في هذا العنصر التعرف على مدى تنوع الصادرات الجزائرية، باستخدام مقياس هيرفندال-هيرشمان (باعتماد نفس التوزيع القطاعي للعنصر السابق)، وهذا في ظل مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، وهو ما يمكن تمثيله من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): تطور قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

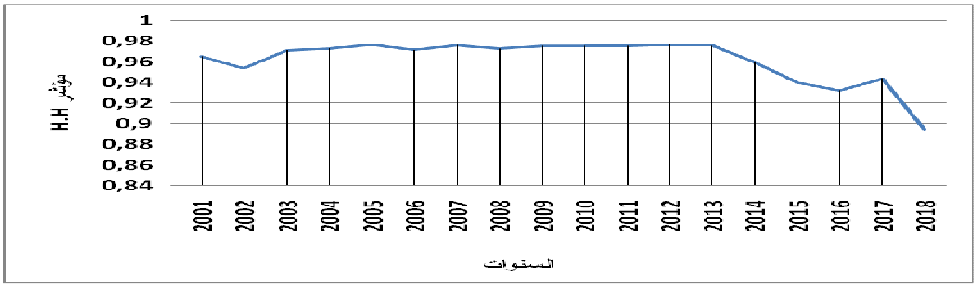

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قاعدة بيانات الأونكتاد من الموقع الالكتروني: https://unctadstat.unctad.org/

يلاحظ من خلال هذا الشكل أن درجة تنوع الصادرات الجزائرية منخفضة جدا خلال الفترة المغطاة، حيث أنه خلال الفترة 2001-2013 لم تنخفض قيمة مؤشر **H.H** عن 0.95، واستقرت في معظم هذه الفترة عند مستوى 0.97. وعلى الرغم من تحسن قيمته منذ سنة 2014، إلا أنه لم يسجل أقل من 0.89 سنة 2018، وهو ما ينبئ عن الانخفاض الشديد في درجة تنوع الصادرات الجزائرية.

5. تحليل النتائج:

من خلال الأرقام والبيانات المدرجة مسبقا يمكننا تقديم تحليل لتطور أبعاد التنوع الاقتصادي في الجزائر، ولمدى تأثره بسياسة التحول نحو اقتصاد السوق كما يلي:

❖ إن قراءة التحول الاقتصادي من خلال متابعة تطور مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، يمكننا من القول أن سياسة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق قد أتت أكلها فيما يتعلق بالتركيب الهيكلي للنسيج المؤسساتي في الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت تسيطر عليه المؤسسات التابعة للخواص بشكل شبه كلي. ومن جهة أخرى فقد انعكست سياسة التحول الاقتصادي بشكل إيجابي على دور ومكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، حيث أصبح يهيمن على معظم ميادين الإنتاج والتوزيع، ما عدا بعض القطاعات ذات الطبيعة السيادية بالنسبة للدولة؛

❖ كان لسياسة التحول الاقتصادي الأثر الإيجابي على التخفيف من هيمنة المحروقات على الاقتصاد، وتحسين درجة مساهمة القطاعات المختلفة في هيكل الإنتاج الوطني، إلا أن هذا التحسن تحقق بنسبة أكبر في القطاعات الخدمية على حساب قطاع الإنتاج السلعي، وهو ما جعلها تسيطر على أكثر من 45% من الناتج المحلي. ومن جهة أخرى فإن متابعة تطور مستويات التنوع الاقتصادي يبين لنا بشكل واضح ارتباطه بأسعار المحروقات، حيث أنه كلما ارتفعت هذه الأخيرة ارتفعت إنتاجية القطاع، وزادت نسبة هيمنته على الناتج المحلي؛

❖ على الرغم من أن سياسة التحول الاقتصادي حملت معها فتح الاستثمار في العديد من المجالات الإنتاجية، إلا أن هيكل الصادرات بقي يهيمن عليه قطاع إنتاج المحروقات والمنتجات المشتقة أو التابعة لها، مثل المنتجات الكيميائية، مما ينبئ عن عدم قدرة قطاعات الإنتاج الأخرى على تقديم منتجات تخدم احتياجات التصدير في الاقتصاد الجزائري. وقد أثر هذا بشكل واضح على مستوى تنوع الصادرات الوطنية، التي وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي سجلته خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه كان بفعل ترقية التصدير في قطاعات تابعة بنسبة كبيرة لقطاع المحروقات.

ومن خلال هذا التحليل يمكننا الحكم على الفرضية الموضوعة لهذه الدراسة، حيث يتبين لنا أن سياسة التحول الاقتصادي كان لها بالفعل انعكاس إيجابي على تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد وعلى إحداث توزّع مقبول للإنتاج المحلي على مختلف قطاعات الاقتصاد، إلا أن هذه السياسة لم يكن لها، على الأقل لحد الآن، الأثر الإيجابي المنتظر على تنوّع الصادرات الجزائرية، وهو ما يجعل هذه الفرضية غير صحيحة بشكل مطلق.

6. خاتمة:

يمثل عدم التنوع الاقتصادي مشكلا هيكليا بالنسبة لأية دولة، وبالتالي فإن معالجته يتطلب إجراء إصلاحات هيكلية عميقة في الاقتصاد، تبتدئ من تغيير منظور الدولة لتسيير الاقتصاد وتنتهي بتغيير السلوك الإنتاجي والاستهلاكي لأفراد المجتمع. وقد عملت الجزائر على مدى مختلف مراحلها التاريخية على وضع المقومات الأساسية التي تسمح لها ببناء اقتصاد متطور ومتوازن بين جميع القطاعات، إلا أن النتائج على أرض الواقع تبقى بعيدة عن المستوى المستهدف.

وفي هذا الإطار فقد تبنت السلطات الجزائرية سياسة التحول الاقتصادي كتوجه مهم لإجراء إصلاحات عميقة في الاقتصاد، والوصول إلى تحقيق تنمية متوازنة في جميع القطاعات، وخاصة مع تفاقم الآثار الهيكلية السلبية للنموذج الاشتراكي المعتمد من قبل. وعليه فقد جاءت دراستنا هذه لتسليط الضوء على موضوع التنوع الاقتصادي ومتابعة مسار سياسة التحول الاقتصادي في الجزائر، وإبراز انعكاساتها على تنوع الاقتصاد بمختلف أبعاده.

وقد سمحت لنا هذه الدراسة بالخروج بالعديد من النتائج المتعلقة بهذا الموضوع، نبلورها في النقاط التالية:

❖ يعبر التنويع الاقتصادي عن كل السياسات المعتمدة من طرف الدولة، والتي يكون الهدف منها الوصول إلى التقليل من اعتماد أداء الاقتصاد على قطاع واحد فقط، وتحقيق نمو متوازن بين جميع القطاعات بما يسمح لها بالمشاركة الإيجابية في بناء اقتصاد متنوع. ويتم دراسة مستوى التنوع الاقتصادي من خلال عدة أبعاد تتمثل أهمها في درجة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، درجة توزع هيكل الإنتاج على القطاعات المختلفة في الاقتصاد، ودرجة تنوع الصادرات؛

❖ عانت الجزائر منذ الاستقلال من مشاكل هيكلية كبيرة في الاقتصاد، وعلى الرغم من أن السياسات المركزية الموضوعة آنذاك كانت تهدف بالأساس إلى تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، إلا أن أزمة انخفاض أسعار الطاقة في منتصف الثمانينات دفع بالسلطات الجزائرية إلى التخلي التدريجي عن التوجه الاشتراكي، والدخول في مسار للتحول نحو اقتصاد السوق. وقد كان هذا المسار مدعوما بالعديد من التشريعات والقوانين الهادفة إلى التأسيس لاقتصاد مفتوح ومتوازن بين القطاعات، وقد مست هذه التشريعات بالأساس مكانة الدولة في الاقتصاد، سياسة تسيير المؤسسات الاقتصادية، وسياسة تسيير ومراقبة الأسواق؛

❖ عرف مستوى التنوع الاقتصادي في الجزائر بمختلف أبعاده العديد من التطورات منذ بداية تعافي الاقتصاد الوطني من أزمة التسعينات، حيث ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في هيكل الاستثمار والإنتاج بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، كما ارتفعت إنتاجية العديد من قطاعات الاقتصاد مما سمح بتوزّع الناتج المحلي على عدد أكبر من ميادين الإنتاج. إلا أنه بالمقابل فقد بقيت الصادرات الوطنية تعاني من درجة كبيرة من التركز في قطاع المحروقات، وهو ما يدلل عن عدم فعالية سياسة التحول الاقتصادي في الوصول إلى تنويع هيكل التصدير في الجزائر.

وعلى هذا الأساس فإن متابعة تطور أبعاد تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل سياسة التحول نحو اقتصاد السوق، تبين لنا أنه على الرغم من أن مسار التحول الاقتصادي قد وصل إطاره الزمني إلى حوالي الثلاثون سنة، إلا أن نتائجه على تطوير هيكل الاقتصاد بشكل عام، وتنويع الصادرات بشكل خاص لا زالت بعيدة عن المستوى المنتظر. وعليه وجب على السلطات الجزائرية إعادة النظر في سياسة دعم التصدير، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الخاصة، على اعتبار أنها تشكل النسبة الأكبر من النسيج المؤسسي في الاقتصاد، وهذا من خلال إجراءات قانونية وتجارية محفزة ومسهلة لاختراقها وولوجها إلى الأسواق الخارجية بمردودية عالية.

7. قائمة المراجع:

7-1. المراجع باللغة العربية:

❖ **موسى باهي، كمال روابنية:** التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية – عدد 05/ ديسمبر 2016.

❖ **المعهد العربي للتخطيط:** تقرير التنمية العربية: التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية. الإصدار الثالث 2018، الكويت، مارس 2018، ص65.

❖ **أحمد البكر:** تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية. ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015.

❖ **ملوكة مختاري:** التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر "دراسة مقارنة". المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09- جانفي 2017.

❖ **محمد بلقاسم حسن بهلول:** الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية. مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.

❖ **بغداد كربالي:** نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.

7-2. المراجع باللغات الأجنبية:

❖ **Le- Yin Z HANG:** UNFCCC: Workshop on Economic Diversification. Teheran, Islamic Republic of Iran 18-19 October 2003.

❖ **United Nations:** Economic Diversification in Africa: A Review of Selected Countries. Office of the Special Adviser on Africa 2011.

❖ **Oleh HAVRYLYSHYN, Ivailo IZVORSKI, Ron VAN ROODEN :** Recovery and growth in transition economies 1990-1997: a stylized regression analysis. IMF working paper, WP/98/141, September 1998.

❖ **Hocine BENSAID** : Algérie : restrictions et reformes économique (1979-1993). OPU, Algérie, 1993.

❖ **Office National des Statistiques:** Premier recensement économique – 2011 – Résultats définitifs de la première phase. Collections Statistiques N° 172/ 2012, Série E : Economie N° 69, juillet 2012.

7-3. المواقع الالكترونية:

❖ **ثابت حسان ثابت، ياسر عبد العالي جاسم:** دور التنوع الاقتصادي في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية. https://www.academia.edu/30003594/، تاريخ الاطلاع: 2019/06/10.

❖ الديوان الوطني للإحصائيات، حسابات الإنتاج والاستغلال: http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html

❖ **قاعدة بيانات منظمة الأونكتاد:** https://unctadstat.unctad.org /